الفلسطينيون يستميتون للبقاء ضدّ ممارسات الطرد الإسرائيلية المتفاقمة

(فلسطين) / وكالات

وجد سكان خربة عين كرزلية شمال غور الاردن انفسهم من دون مأوى للمرة الثالثة هذا العام بعد أن قامت جرافات اسرائيلية بهدم الخيم التي يقيمون فيها، في مشهد يتكرر في هذه المنطقة المثيرة للجدل في مفاوضات السلام بين اسرائيل والفلسطينيين.

ويتساءل عطية بني منة "ماذا تريد اسرائيل منا؟"

ويقيم 25 شخصا في الخربة وينتمون الى عائلة واحدة مؤلفة من ثلاثة اشقاء وعائلاتهم في خيم دون كهرباء او ماء ويعتمدون على تربية الماشية.

وتعتمد العائلة على نبع مياه صغير لتوفير احتياجاتها بينما الاغنام في خيمة قريبة.

وتقع الخربة وسط منطقة "اطلاق نار" يستخدمها الجيش الاسرائيلي في تدريبات عسكرية وهي واحدة من عدة مناطق محظورة على الفلسطينيين في غور الاردن.

ويشير الرجل الخمسيني الملتحي "نحن لا نضر احدا فلماذا يطاردوننا في الجبال؟ هذه منطقة خالية ولكنهم يجلبون دبابات وجرافات وقوى من الجيش لإزالة البيوت من هذا الوادي".

ويؤكد بني منة انه سيبقى في المنطقة حتى لو اضطر هو وعائلته الى النوم في العراء، مضيفا: "بعد عملية الهدم الاولى نمنا في العراء لمدة عشرة ايام، وهذا امر طبيعي.. نحن معتادون على ذلك ولا مشكلة لدينا في النوم في العراء".

ويتابع: "لن نترك الارض مهما حاولوا طردنا وسنبقى شوكة في حلق الاسرائيليين.. هذا وطننا وهذه ارضنا ولن نتركها، ليس لنا وطن آخر".

وتصدر اسرائيل باستمرار اوامر بهدم منازل هشة يسكنها بدو مؤكدة انها غير قانونية. لكن الفلسطينيين يؤكدون ان اجراءات اسرائيل هذه تندرج في اطار خطة لطرد سكان المنطقة لضمها الى الدولة العبرية.

وقال المتحدث باسم الادارة المدنية الاسرائيلية انه في قضية خربة عين كرزلية فإن "المنشآت المعنية غير قانونية.. قاموا بالبناء في منطقة تدريب على اطلاق النار دون ترخيص وتمت ازالتها بعد ان رفضت المحكمة العليا الالتماس المقدم".

ويقع 90% من منطقة غور الاردن في المنطقة المصنفة "ج" التي تخضع بشكل كامل لسيطرة الجيش الاسرائيلي ولا تمنح فيها تراخيص بناء إلا نادرا ما يضطر السكان الفلسطينيين الى البناء بدون تراخيص بحسب الفلسطينيين ومنظمات حقوق الانسان.

وتشير دراسة نشرها مكتب تنسيق الشؤون الانسانية التابع للامم المتحدة (اوتشا) في مارس الماضي الى ان عدد السكان الفلسطينيين في المنطقة "ج" يناهز 300 الف شخص اي ضعف التقديرات الاخيرة التي اجريت العام 2008م. ويقيم اكثر من 18 الف شخص في منطقة غور الاردن في 68 منطقة مأهولة بما في ذلك 54 من المجتمعات البدوية او تلك التي تعتمد على رعاية الاغنام.

ويطالب رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو في حال اقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، بالحفاظ على انتشار عسكري اسرائيلي بعيد الامد في منطقة غور الاردن على طول الحدود مع الاردن، مستبعدا ترك مسؤولية الامن في هذه المنطقة لقوة دولية وافق عليها الفلسطينيون او لقوة فلسطينية-اسرائيلية مشتركة، وهو ما يرفضه الفلسطينيون بشكل قاطع باعتباره استمرارا للاحتلال وانتقاصا من سيادتهم.

وتفيد ارقام صادرة عن الامم المتحدة ان عمليات الهدم وصلت العام 2013م الى اعلى مستوياتها منذ خمس سنوات حيث تم هدم 390 منشأة فلسطينية مقابل 172 منشأة تم هدمها العام 2012م.

وبحسب المحامية يائيل ستاين التي تعمل في منظمة بيتسيلم الحقوقية الاسرائيلية فإن "اسرائيل تتعامل مع غور الاردن كأرض اسرائيلية وترفض منذ سنوات التخطيط لبيوت الفلسطينيين وربطها بالمياه".

واضافت: "في الوقت ذاته، تمنح شروطا سخية للغاية للاسرائيليين المقيمين في هذه المنطقة وثمة تمييز صارخ"، في اشارة الى وجود 9500 مستوطن اسرائيلي في المنطقة.

وتبدو الاختلافات في مستوى المعيشة بين سكان غور الاردن من الفلسطينيين والمستوطنات كبيرة جدا، اذ تحقق المستوطنات الزراعية هناك عائدا سنويا يصل الى 600 مليون شيكل (172 مليون دولار)، بحسب تصريحات ادلى بها رئيس مجلس مستوطنات غور الاردن الى صحيفة هآرتس الاسرائيلية.

وقرب مدينة اريحا الفلسطينية في مستوطنة نعماه الاسرائيلية، يهتم المستوطن اينون روزنبلوم بمزروعاته من النعناع والخيار والريحان العضوي.

ويقول المستوطن الآتي من حيفا والذي جاء العام 1982م الى غور الاردن: "انتقلت الى هنا بدعم من الدولة ولكن ايضا من حقي ان اعيش هنا".

ويؤكد روزنبلوم الذي يوظف 20 عاملا فلسطينيا "هناك ثلاثة كنائس يهودية في اريحا عمرها اكثر من الفي عام ما يثبت ان لدي جذورا هنا"، ويضيف "الفلسطينيون لديهم حقوق ايضا وانا اوافق تماما على ذلك ولكن قبل كل شيء هناك حقوقي انا".

ويتابع: "لا اعتقد ابدا ان غور الاردن سيكون جزءا من الدولة الفلسطينية".

حـدث الساعـة

إسكندر المريسي

الانتخابات الرئاسية اللبنانية

تجري في لبنان استعدادات رسمية وحزبية من أجل التحضيرات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها الشهر المقبل في ظل إعلان عدد من قيادات الأحزاب ترشيح أنفسهم في هذا الانتخابات.. خصوصاً حزب القوات اللبنانية التي يمثلها سمير جعجع، حيث أعلن عن ترشيح نفسه لخوض الانتخابات غير أن ترشحه بحسب مراقبين لا يعني فوزه لاعتبارات عدة أبرزها أن الطائفة المارونية منقسمة، سيما وأن الدستور اللبناني ينص على أن يتولى منصب رئاسة الجمهورية من تلك الطائفة فضلاً عن وجود منافسين آخرين من المسيحيين أنفسهم.

وإن كان التيار الوطني الذي يتزعمه ميشيل عون يحظى بحضور واسع في الأوساط المسيحية ناهيك عن علاقته مع القوى والأحزاب السياسية المختلفة سيما التيارات الإسلامية على حد سواء بالنظر لطبيعة التركيبة القائمة في لبنان فإن فرص ميشيل عون للانتخابات الرئاسية المقبلة تبدو أكبر مقارنة بفرص منافسه جعجع، علماً أن انتخابات الرئاسة في لبنان دائماً ما تثير جدلاً سياسياً يرجع بدرجة أساسية إلى غياب الإجماع في الأوساط المسيحية.

وكانت الانتخابات السابقة شهدت خلافات شديدة كان سببها عدم اتفاق المسيحيين على مرشح محدد ما أدى إلى عدم إجراء الانتخابات الرئاسية على اعتبار أن الرئيس ميشيل سليمان الذي كان رئيس الجيش جاء نتيجة لتوافق سياسي على مستوى لبنان وكذلك توافق إقليمي ودولي.

مما يضع جملة تحديات ومعوقات تعترض طريق نجاح الانتخابات الرئاسية للبنان المرتقبة بالنظر لطبيعة العوامل المتداخلة أكان ذلك على صعيد الشؤون السياسية اللبنانية الداخلية وعناصر التركيبة القائمة بقواها المتعددة أو كان ذلك على صعيد الأبعاد الإقليمية والدولية التي تؤثر في الشأن السياسي اللبناني الأمر الذي يجعل لبنان أمام تحد حقيقي في إنجاح تلك الانتخابات وفقًا لأسس ومعايير وطنية بعيدا عن المؤثرات الدولية السلبية مع الأخذ في الاعتبار المجال الحيوي الذي يربط لبنان مع سوريا كعلاقات ثنائية مشتركة ترتكز في الأساس على مراعاة مصالح الشعبين والبلدين.

لذلك يجب على القوى السياسية اللبنانية الوعي بطبيعة المرحلة الراهنة وما تمر به لبنان من أخطار محدقة جراء موقعها المتميز في المقاومة وفي عملية الصراع مع إسرائيل وهو يتطلب بدرجة أساسية إعطاء أولوية لعروبة لبنان وذلك الموقع المتميز حتى تكون الانتخابات الرئاسية المرتقبة انعكاسا طبيعيا لحقيقة لبنان وثوابتها في الصراع الجاري مع الكيان الصهيوني وألا تكون تلك الانتخابات هدفاً لتغييب لبنان والزج به في صراعات داخلية كما تتطلع القوى الدولية المعادية للشعب اللبناني وتقدمه الاجتماعي.

ليبيا.. عصيان مدني مفتوح احتجاجاً على الأوضاع الأمنية

طرابلس/ أ ف ب

دعت منظمات المجتمع المدني في ليبيا إلى عصيان مدني مفتوح احتجاجا على الوضع الأمني في البلاد وللمطالبة بتقصير ولاية المؤتمر الوطني العام.

وأغلقت أمس عدة مؤسسات عامة ومدارس وجامعات، فيما توقفت حركة الملاحة في مطار بينيا بنغازي، لكن بعض المحال التجارية والمؤسسات والمدارس شهدت نشاطا عاديا، بحسب مراسل وكالة الصحافة الفرنسية.

وكانت هذه المنظمات التي يعد بعضها فاعلا على الساحة السياسية في مدينة بنغازي طالبت في مؤتمر صحافي عقدته مساء أمس الأول في ثكنة القوات الخاصة والصاعقة "بموافقة أعضاء المؤتمر الوطني العام على جميع مقترحات لجنة فبراير المعنية بإجراء إعلان دستوري يقصر عمر المؤتمر".

ولجنة فبراير 2014م التي أعلن تشكيلها المؤتمر الوطني العام وهو أعلى سلطة تشريعية للبلاد في 11 فبراير الماضي، معنية بإجراء تعديل للإعلان الدستوري المؤقت للبلد. وكان المؤتمر الوطني العام قرر في منتصف فبراير الماضي تسليم سلطاته إلى مجلس نواب سينتخب لاحقا ليتسلم مهام السلطة التشريعية حتى كتابة دستور جديد، على أن يسلمها لاحقا إلى البرلمان الدائم الذي سيختاره الشعب وفقا لهذا الدستور.

وأعدت لجنة فبراير مسودة قانون انتخاب مجلس النواب، وكان يتعين على المؤتمر تسليم سلطاته في السابع من فبراير 2014م لكن تأخر انتخاب لجنة الستين (لجنة صياغة الدستور الدائم) حال دون الالتزام بالمواعيد الدستورية المقررة.

وطالبت المنظمات أيضا "بتعديل قانون الانتخابات بما يتماشى واقتراحات لجنة (فبراير)، مع ضرورة تضمينه نفس آلية التمثيل الانتخابي وتقسيم الدوائر، والتي اعتمدت في قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام السابق".

ودعت إلى "اقتصار أعمال ومهام الحكومة المؤقتة على تصريف الأعمال، والتنسيق مع المفوضية العليا للانتخابات، وتسهيل مهامها لإتمام الانتخابات على وجه السرعة، وتجميد عمل المؤتمر الوطني العام بحيث لا يصدر قرارات تشريعية غير ضرورية خلال المرحلة لحين تسليمه السلطة للجسم البرلماني المقبل".

وانتقد نشطاء هذه المنظمات ما آلت إليه الأوضاع الأمنية في مدينة بنغازي ومختلف المدن الليبية. من جهتها، أكدت وزارة التربية والتعليم أمس أن الدراسة مستمرة في كافة المدارس بليبيا، نافية صحة أخبار توقف الدراسة أمس.

وحذرت الوزارة في بيان نشرته على موقعها الالكتروني من سمتهم "مروجي مثل هذه الأخبار العارية عن الصحة" من "تقديمهم للمساءلة القانونية"، داعية الطلاب إلى "الالتحاق بمدارسهم والاهتمام بدروسهم وعدم الانجرار وراء الأخبار العارية عن الصحة".

وتعارض الأوساط الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني تمديد ولاية المؤتمر الوطني، ونظمت أخيرا تظاهرات طالبت بتسليم السلطة التشريعية مؤقتا إلى المحكمة الدستورية أو المجلس الأعلى للقضاء، إلى حين كتابة الدستور وإجراء الانتخابات العامة للبرلمان والحكومة. ويأتي ذلك في ظل اتهامات للمؤتمر بالعجز عن إصدار قرارات من شأنها إعادة الاستقرار للبلد الذي يشهد اضطرابات أمنية.

روحاني «يصفع» معارضي الحكومة بوعود "لانتصار النووي"

طهران / وكالات

وجه الرئيس الإيراني حسن روحاني ما وصفها أنصاره المعتدلون ومؤيدوه الإصلاحيون بصفعة قوية لمعارضيه من المتشددين الذين يشنون عليه هذه الأيام حملة قوية بحجة أنه قدم تنازلات كبيرة للغرب في المفاوضات بشأن الملف النووي.

ونقلت وكالة الأنباء الايرانية الرسمية عن روحاني قوله في لقاء مع عدد من موظفي الأجهزة الحكومية: "البعض يسعى لشغل الحكومة في أمور جانبية لكي تنسى الحكومة أصل القضية التي تواجهها، وعرقلة مساعيها..".

وأشار روحاني الى مساعيه في تعزيز سلطة القانون والحريات العامة في إطار الدستور وقال: "الحرية شيء جميل وعلينا أن نعرف كيف أن نستفيد منها ونعيشها"، موضحا أنه كرس معظم اهتمامه في الشهور الماضية نحو حل أزمات بلاده الخارجية منذ تسلمه الرئاسة في أغسطس، خصوصا الملف النووي، ورفع العقوبات الاقتصادية التي فرضها المجتمع الدولي على ايران بسبب سياسات سلفه الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد.

وقال روحاني: "توصلنا لتحقيق نجاح كبير في ما يتعلق بالسياسة الخارجية للحكومة، ولأننا نسير في الطريق الصحيح فلا أود أن أتحدث عن التفاصيل، وإن شاء الله عندما نصل لنهاية الطريق بنجاح سنوضح المسائل، وعندها فإن البعض سيخجلون من أنفسهم لما فعلوه ضدنا".

وأضاف: "البعض يقضون ليلهم ونهارهم في التخريب، تحت مسمى النقد البناء وحرية القلم وحرية الرأي، إن الحرية شيء جميل إلا أنه لابد من استغلالها في الأمور الحسنة، وليس في شغل العالم في الأمور الجانبية ووضع العراقيل".

ولم يقل الرئيس الإيراني من هم الذين يحاولون عرقلة مساعي الحكومة، لكن الأنظار في ايران تتجه الى رجل الدين المتشدد محمد مصباح يزدي وأنصاره ومؤيدي الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد المبثوثين هنا وهناك، وخصوصا في البرلمان والتلفزيون الحكومي وباقي وسائل الاعلام وفي القضاء ومؤسسة الحرس الثوري والباسيج والمؤسسة الدينية.

ويحرص مصباح يزدي الذي يوصف بمفتي اغتيال المعارضين وتزوير الانتخابات، باستمرار ضد الحكومة الحالية، وضد الرئيس روحاني بينما كان يعتبر إطاعة أحمدي نجاد ودعم حكومته السابقة بمثابة إطاعة لله، لأن "الولي الفقيه آية الله خامنئي هو من وقع على قرار تعيينه رئيسا للبلاد..".

ويقول المعارضون لمصباح يزدي إن روحاني أيضا وقبله كان الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، وقع على تنفيذ رئاستيهما المرشد علي خامنئي "فلماذا حرض مصباح يزدي ضد خاتمي ويحرض ضد روحاني؟"

وجاءت تصريحات روحاني بعد ساعات من تصريحات غربية لـ"ميديل إيست أون لاين" أكدتها الادارة الأميركية في وقت لاحق السبت، أشارت إلى أن ايران والغرب يقتربان من التوصل الى اتفاق نهائي شامل حول الازمة النووية، وأن واشنطن وافقت على استئناف شركة "بوينغ" العملاقة نشاطها مع ايران منذ الثورة العام 1979م لتزويدها بقطع غيار، وتحديث أسطولها الذي يعاني من مشاكل كبيرة أدت الى سقوط الكثير من الطائرات الايرانية في السنوات السابقة .

وأشارت المصادر الى الاجتماع المستمر في العاصمة النمساوية فيينا منذ بعد ظهر الخميس. وهو اجتماع يعقد بين ايران والسداسية الدولية على مستوى الخبراء في اطار المحادثات الخاصة بالاتفاق النهائي والشامل حول البرنامج النووي الايراني المقرر وضع مسودته في مايو.

وقالت: إن هناك نسبة كبيرة جدا من النجاح تؤكد التزام ايران بكل تعهداتها، ما يسحب الذرائع بشأن اللجوء الى الخيار العسكري .

تنمات.. تنمات.. تنمات.. تنمات.. تنمات

رئيس الوزراء

مشيراً إلى أنه تم توفير جرعات اللقاح ضد الشلل البالغ عددها 5 ملايين و700 ألف جرعة ينفذها 40 ألفاً و784 عاملا صحيا منهم ألفان و650 عاملا صحياً لكل فريق ثابت و 38 ألفا و134 عاملاً متنقلا موزعين على ألفين و650 فريقاً ثابتاً و19 ألفا و67 فريقاً متحركاً.

ودعا وزير الصحة والسكان جميع الآباء والأمهات وكذا المجالس المحلية وخطباء المساجد والمحافظين وكافة الجهات الفاعلة على التوعية بالحملة وتسهيل مهام منفذي الحملة للمساهمة في نجاحها وتغطية المستهدفين من الأطفال باللقاح .. والتفاعل الجاد مع مجريات تنفيذ الحملة والمسارعة في تطعيم جميع أطفالهم دون سن الخامسة خلال أيام تنفيذ الحملة التي تأتي ضمن الحملات الاحترازية التي تنفذ من حين لآخر للحفاظ على خلو اليمن من فيروس شلل الأطفال.

الخدمة المدنية

وأشار الأخ سعد حزام رئيس الوحدة المركزية للبصمة والصورة الوظيفية إلى أنه تم مؤخراً توريد وحدة معالجة البيانات المركزية بأحدث المواصفات الفنية التي بمقدورها استيعاب وتخزين كافة البيانات المتعلقة بموظفي الدولة بأجهزتها الثلاثة المدني والعسكري والأمني.

وقال : باستكمال عملية إدخال البيانات ومعالجتها آلياً في جهاز واحد لن يكون هناك أي ازدواج وظيفي.. لافتاً إلى ان الوزارة بدأت بتطبيق آلية استرجاع المبالغ المالية بأثر رجعي لمن تبث ازدواجهم الوظيفي خلال الفترة الماضية.

وأضاف أن المرحلة الثانية تقضي بمعالجة حالات الموظفين الوهميين باستخدام التقنية الحديثة وأدوات الرقابة الفعالة وذلك ضمن خطة تنفيذية تستمر حتى العام 2016م.

وتابع قائلا: بعد التخلص من حالات الازدواج الوظيفي والأسماء الوهمية سنركز اهتمامنا على معالجة مختلف صور البطالة وفي مقدمتها البطالة المقنعة ، من خلال تنفيذ خطة لإعادة توزيع القوى العاملة في الهيكل الوظيفي للدولة ابتداء من العام 2016م.

الرئاسة الفلسطينية

وتأتي تصريحات نتانياهو بينما يستعد المفاوضون الفلسطينيون والاسرائيليون للقاء مع المبعوث الأميركي مارتين انديك في محاولة اخيرة لانقاذ مفاوضات السلام المتعثرة.

وحذر وزير الخارجية الأميركي جون كيري الذي دفع الجانبين الى طاولة المفاوضات، الجمعة الماضية من أن "هناك حدودا للوقت والجهد الذي يمكن للولايات المتحدة أن تخصصهما إذا لم تبد الأطراف النية والاستعداد لإحراز تقدم".

دواستؤنفت مفاوضات السلام المباشرة في يوليو الماضي اثر توقفها ثلاث سنوات، بعد جهود شاقة بذلها كيري الذي انتزع اتفاقا على استئناف المحادثات لمدة تسعة أشهر تنتهي في 29 ابريل.

وبموجب هذا الاتفاق، وافقت السلطة الفلسطينية على تعليق أي خطوة نحو الانضمام الى منظمات أو معاهدات دولية خلالها مقابل الافراج عن اربع دفعات من الأسرى الفلسطينيين المعتقلين لدى إسرائيل منذ 1993.

وتم الافراج عن ثلاث دفعات من هؤلاء، لكن إسرائيل اشترطت للافراج عن الدفعة الرابعة ان يتم تمديد المفاوضات الى ما بعد 29 ابريل. لكن الفلسطينيين رفضوا هذا الشرط المسبق وقرروا التقدم بطلب انضمام فلسطين الى 15 اتفاقية ومعاهدة دولية.

سنودن وجرينوالد يحثان على الحذر من عمليات حكومية أوسع

ظهر ادوارد سنودن المتعاقد السابق مع وكالة الأمن القومي الأميركية والصحفي جلين جرينوالد الذي سلط الضوء على تسريبات سنودن عن عمليات تجسس حكومية أميركية ضخمة العام الماضي عبر وصلة فيديو من طرفين متقابلين في الأرض أمس الأول.

وتجمع نحو ألف شخص من المتعاطفين معهما في إحدى قاعات فندق بوسط مدينة شيكاجو الأميركية خلال إجتماع حقوق الإنسان السنوي لمنظمة العفو الدولية بالولايات المتحدة ورحبوا بحفاوة بكل من جرينوالد الذي إتصل من البرازيل وسنودن من روسيا .

وحذر الإثنان من أن المراقبة الحكومية "للبيانات الوصفية" تمثل تدخلا أكثر من عملية الاستماع بشكل مباشر للإتصالات الهاتفية أو قراءة البريد الإلكتروني وشددا على أهمية وجود صحافة حرة مستعدة لمراقبة نشاط الحكومة.

وتتضمن البيانات الوصفية رقم تليفون المتصل ومع من يتصل وموعد إجراء المكالمة ومدتها. و لا تشمل البيانات الوصفية مضمون المكالمة.

وتقوم منظمة العفو الدولية بحملة لوقف المراقبة الجماعية من قبل الحكومة الأميركية وتدعو لقيام الكونجرس بعمل لزيادة كبح جمع المعلومات عن الإتصالات الهاتفية والإتصالات الأخرى.

وفي العام الماضي سرب سنودن سلسلة من الوثائق السرية التي كشفت النقاب عن نظام واسع للحكومة الأميركية لمراقبة بيانات الهواتف والإنترنت.

وسببت هذه التسريبات حرجا كبيرا لإدارة الرئيس باراك أوباما التي حظرت في يناير تنصت الولايات المتحدة على زعماء الدول الصديقة والحليفة وبدأت في كبح الجمع الشامل لبيانات هواتف الأميركيين في سلسلة من الإصلاحات المحدودة التي أثارتها تسريبات سنودن.

ويواجه سنودن خطر اعتقاله بمجرد أن تطأ قدماه أرض الولايات المتحدة.

وذكر أوباما الشهر الماضي إنه يعتزم أن يطلب من الكونجرس إنهاء معظم عمليات جمع وتخزين السجلات الهاتفية التي تقوم بها وكالة الأمن القومي الأميركية ولكنه يسمح للحكومة بالوصول للبيانات الوصفية عندما تدعو الحاجة لذلك.

وأضاف سنودن وجرينوالد: إن مثل هذه البيانات كاشفة بشكل أكبر من تجسس الحكومة المباشر على المكالمات الهاتفية والبريد الإلكتروني.

وتابع سنودن: إن "البيانات الوصفية هي ما يسمح بتفهم متعدد فعلي وبتسجيل دقيق لكل الأنشطة الخاصة لحياتنا بوجه عام . وتظهر إرتباطاتنا وإنتماءاتنا السياسية وأنشطتنا الفعلية

بمشاركة 814 مليون ناخب

الهند تشهد أكبر اقتراع للتصويت على مستوى العالم

نيودلهي / أ.ف.ب.

يتوجه اليوم أكثر من ثمانمائة مليون ناخب هندي إلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم في الانتخابات التشريعية وسط اجواء من التوتر الديني التي تشهدها معظم الولايات الهندية.

حيث عقدت الأحزاب الهندية تجمعاتها الانتخابية الأخيرة أمس عشية اكبر اقتراع تشريعي ينظم في العالم في عدد الناخبين، يرجح فيه فوز الهندوسي القومي ناريندرا مودي على حزب المؤتمر الذي تقوده أسرة غاندي.

وبعد عشر سنوات في السلطة، ترجح استطلاعات الرأي هزيمة حزب المؤتمر في الاقتراع بعدما أضعفته الشؤون المالية وتباطؤ النمو والتضخم. وسيتوجه راهول غاندي وريث أعرق عائلة سياسية في الهند إلى انصاره في حزب المؤتمر في نيودلهي وولاية هاريانا المجاورة.

واذا صحت استطلاعات الرأي، فإن راهول غاندي يسير على ما يبدو على طريق هزيمة قاسية. وهو يصف السلطة بأنها "سم" ولم يشغل يوما منصبا حكوميا. لكن الناطق باسم الحزب قلل أمس من احتمالات الفشل.

وقال ابيشيك مانو سينغفي لوكالة الصحافة الفرنسية: ان "المؤتمر هو الحزب الوحيد الذي يتردد صدى اسمه في جميع أنحاء الهند". ورأى ان راهول غاندي (43 عاما) سينجح في اعادة حزب المؤتمر إلى السلطة خلال بضع سنوات، في حال هزم في الانتخابات التي تبدأ اليوم.

ويبدو ناريندرا مودي المرشح الاوفر حظا للفوز في هذا الاقتراع. ويفترض ان تمضي هذه الشخصية المثيرة للجدل في الحزب القومي الهندوسي بهاراتيا جاناتا يومها في ولاية اوتار براديش لتدافع للمرة الاولى عن برنامجها لانعاش الاقتصاد والاستثمار والوظائف.

ويثير رئيس حكومة ولاية غوجارات (شرق) منذ 2001م انقساما في الهند منذ الاضطرابات الدينية التي شهدتها ولايته في 2002م وقتل فيها اكثر من الف شخص معظمهم من المسلمين. ولم يوجه اليه القضاء اتهامات لكن عدم تحرك قوات الامن حينذاك يثير شبهات.

وفي الايام الاخيرة، اتهم مساعده اميت شاه بتحريض الهندوس على المسلمين الذين يشكلون 13 % من السكان اي اكبر اقلية دينية في البلاد. وقد صرح ان "الرهان في هذه الانتخابات هو اخراج حكومة تحمي وتقدم تعويضات (مالية) إلى الذين يقتلون الهندوس". وطلب حزب المؤتمر توقيف اميت شاه وتقدم بطلب إلى اللجنة الانتخابية لشطب ترشيحه.

والماراتون الانتخابي الذي يشكل تحديا لوجستيا سيجري على تسع مراحل حتى 12 (مايو) لافساح المجال امام الناخبين بالادلاء بأصواتهم في نحو مليون مكتب اقتراع في البلاد، من اعالي الهيملايا إلى الجنوب الاستوائي.

ودعي نحو 814 مليون شخص للادلاء بأصواتهم في هذه الانتخابات اي اكثر بمائة مليون مقارنة مع 2009م فيما نصف الناخبين تقل اعمارهم عن 25 عاما. واحتسبت صحيفة تايمز اوف انديا ان الهند تضم عددا من الناخبين اعلى من اكبر خمس ديموقراطيات مجتمعة.

وستكون ولايتا اسام وتريبورا في شمال شرق البلاد اول من يصوت. وستعلن النتائج في 16 (مايو). وتركزت الحملة الانتخابية على الاداء الاقتصادي في الهند التي شهدت تباطؤا كبيرا للنمو منذ 2012م وتراجع عملتها بسبب هروب رؤوس اموال اجنبية.

والهند المعتادة على ارتفاع اجمالي الناتج الداخلي ما بين 8 % و10 % على مدى عقد، شهدت نموها يتراجع إلى ما دون 6,2 % في 2012-2011م و5 % في 2013-2012م.

وفي حال وصول مودي إلى السلطة فإن الهند يمكن ان تصبح اكثر تصلبا في خطابها مع القوى الخارجية الاخرى كما يرى محللون مع الاعتقاد في الوقت نفسه ان القوة الاقتصادية الثالثة في آسيا الحريصة على استئناف نموها، تريد ارساء الاستقرار في علاقتها مع الولايات المتحدة.

وآخر عنصر في هذه الانتخابات يبقى مفتوحا على كل الاحتمالات وهو النتيجة التي سيحققها حزب الانسان العادي (عام آدمي) الناشط ضد الفساد والذي يقول انه يريد الفوز بمائة مقعد.